العمران الريفي على طريق برقة إفريقية
خلال العصر الإسلامي قراءة في المفاهيم والوظائف

(*)الدكتور: **أمحمد الحسوني الحشاني**
a.alhashani@zu.edu.ly

مقدمـــــــــــة،،،

يتعلق هذا البحث بموضوع العمران الريفي في القرى والقصور والحصون والمساكن والبيوت وغيرها، حيث اشتهرت هذه الطريق بكثرة عمرانها الريفي الذي تناقلته لنا كتب الجغرافيين والرحالة، فالمتنقل على طول هذه الطريق من الشرق إلى الغرب يشاهد الكثير من المعالم الأثرية والأحجار، التي لازالت شاهداً على نمط حضاري أستوجب أهمية التوقف عنده والتنويه بطبيعة المفاهيم والوظائف المناطة بهذا النوع من التعمير، كونه عملاً جديداً يستدعي لفت الإنتباه إليه من قبل الباحثين.

إن الغرض من هذا العمل هو إلقاء الضوء على مفاهيم العمران ووظائفها. وذلك من أجل رسم صورة واضحة المعالم للحياة الاجتماعية خلال هذا العصر، حيث أن دراسة الآثار الريفية في هذه الحقبة لم تلق قدرً كافيً، فقد ظل عدد كبير من القرى والقصور الريفية الوارد ذكرها في كتب المسالك والرحلة على هذه الطريق مجهول المعالم، مما يؤحي لنا إن مسألة التعمير هذه تجاهلتها مصادرنا خلال هذه الفترة الطويلة من الزمن، وبالتالي أجد نفسي ملزماً من منطلق علمي منهجي يتوخى الأخذ بأولويات البحث التاريخي، وذلك برصد هذه الآثار باعتبارها نمطاً من العمران الريفي المناط بالبحث آنذاك.

ومن ناحية أخرى إن عدد كير من الباحثين والعلماء على المستوى العربي قدموا لنا في هذا الشأن أعمالاً لها قيمتها وأصالتها العلمية، ورغم تعدد تلك الدراسات وتنوعها ما بين مؤلفات وبحوث، أتصور إننا مازلنا في حاجة كبيرة إلى المزيد من الأبحاث في مجال الحضارة المادية مما دفعني لاختيار هذا الموضوع، الذي لم يلق –على حد علمي- ببحث علمي جامعي مستقل يخدم قضاياء هامة في تاريخنا المحلي على وجه الخصوص.

إن هذا البحث لم يكن له هدف سوى استيضاح هذه الفكرة البسيطة القائلة، بان وجود هكذا أنشأت على هذا الطريق اقتضته بالضرورة الحاجة للتعمير، غير إن هذه الفرضية في ظل صمت

(*) عضو هيئة تدريس –بقسم التاريخ - كلية التربية أبو عيسى– جامعة الزاوية

الأدبيات المحلية عن هكذا مسائل اقتضت مني انتهاج أسلوب التخمين ثارة و المقارنة بالمماثلة ثارة أخرى لاستجلاء حقيقة الموضوع كاملاً.

لذلك يتوخى هذا العرض المتواضع محاولة البحث من جديد في طبيعة هذا التعمير، وما يتعلق بها من طرح لقضايا من صميم الحضارة المادية، على صعيد القيمة العلمية لكل من: المفاهيم والوظائف، فلعل قراءتي لهذا الإشارات البسيطة في مصادرنا التاريخية وفقاً للجزئيات الآتية تحقق الهدف من هذا العمل.

أولا : مفهوم القرية-

على الرغم من أن مصادرنا العربية على وجه الخصوص لاتكثر من الإشارات إلى هذه الجزئية، لكنها لاتنفيها، ففي هذا السياق تم التنويه بقرى كثيرة يمكن التعويل عليها من حيث أنها كانت النواة الأولى للسكن الريفي، لما تميزت به من أهمية سكنية ووظائف اجتماعية واقتصادية.

يتعلق مفهوم القرية هنا بمسألة التوطين وهيكلته، حيث أنه غالباً ما ذكرت القرى في علاقة مع المركز الحضري، القادر على بسط سيطرته على إقليم كامل، وهكذا ذكر البعقوبي قرى الكور بكل من برقة وسرت وطرابلس وغيرها، مما يشير عندنا إلى أن القرية مفهوم مقابل للمدينة، باعتبار أنها مركز توطين ريفي يفتقر إلى مؤسسات إدارية، وإلى سلطة سياسية هامة، وقد تواجدت في السهول والجبال على حد سواء.

وهي كذلك مؤسسة استغلال زراعي، قائمة على الزراعات السقوية و الغراسات، وفي هذا السياق، وصف البعقوبي التعمير في جبل نفوسة بالجمل التالية: (ومنازلهم في جبال طرابلس في ضياع وقرى ومزارع وعمارات كثيرة).(1)

وهناك نوعان من القرى، الأولى: أراضيها تحت سيطرة السكان الذين يدبرون مشاغلهم عبر مجلس القرية المتمثل في أعيانها، بعيدين عن سطوة كبار الملاكين، ويتمثل ذلك في قرى جبل نفوسة، ودمر، و وسلات، و لأوراس.

أما الثانية: فهي مركز لعدد ليس صغيراً من العمال الزراعيين الذين كانوا يفلحون الأرض لصالح كبار الملاكين، والدليل على ذلك ما روته المصادر من امتلاك أحدهم في القرن الثاني الهجري، وهو محمد بن مسروق، لعدد من القرى بناحية القيروان، وقد كان أهلها يأتون إليه معبرين عن ولائهم لكونهم عبيدا له، فكان كل ما في القرية ملكه.(2) ولكن مع مطلع القرن الخامس الهجري، انتهى نظام الرق واندثر تدريجياً، الأمر الذي ترتب عليه تحرر أهالي تلك القرى.

وعلى الرغم من إن سلسلة القرى التي كانت موجودة على طريق برقة أفريقية، سواء في السهول أو الجبال يبدو أنها كانت متجانسة اجتماعياً، إلا إنها متباينة في بنيتها.

ثانياً : اختلاف بنية القرى-

من البديهي أنه ليس هناك نوع واحد من القرى، فالاختلاف على مستوى الكثافة السكانية كبير بين التجمعات الصغيرة التي تضم بضع عشرات من المنازل والبلد الكبير الذي يفوق عدد سكانه أحياناً سكان المدينة، وقد وضع ابن حوقل ذلك في اعتباره أن بعض المدن لا تصل إلى حجم قرى في إقليم أخر.

وبناءً على ذلك، حرص الجغرافيون على استخدام مفاهيم مميزة لتحديد الأهمية السكنية لقرية ما، فقد ذكر التيجاني مفهوم:- زواره الصغرى.(3) كناية عن قرية صغيرة تختلف عن قرية زواغة الضخمة والكبيرة الحجم.(4)

غير أنه ليس بمقدورنا أن نرصد المؤسسات القروية، على مستوى المعطيات العددية، مالم نعتمد على الحفريات الأثرية، فمهما بذلنا من جهد لقراءة النصوص واستقرائها، تبقى محاولات عاجزة عن تبيين هذه الوضعية، وفي هذه الحقبة البحثية، لذلك نلتجي للمقارنة بالماثلة مع مناطق أخرى في الغرب الإسلامي.

ففي هذا السياق ذكرت قرى مكونة من عشرات المساكن، منها منزل قديد لم يكن يزيد عن ستين فرداً، أضف إلى ذلك القرى المجاورة لمدينة تونس، التي كانت يصل عدد ساكنيها ما بين الأربعين والستين من الأسر.(5)

وعليه فإن سكان هذا النوع من القرى اقل من الخمسمائة فرد، وهو عدد إذا ما قسناه بعدد سكان القرى في شرق الأندلس، يمثل نصف سكان القرى المتوسطة، التي تضم ألف فرد، وضعف عدد سكان القرى الصغيرة التي تضم ما بين عشرة وخمسة عشر منزلا، وهو اختلاف تفسره تطابق الظروف المناخية والطبيعية والتطورات التاريخية.

وصفوة القول إن عدد الدور في القرية يتراوح ما بين هذين العددين الخمسين والخمسمائة، فالفرق كبير بين القرية الصغيرة والكبيرة.

وفي سياق المماثلة نشير إلى القرية الأندلسية خلال القرن السادس الهجري، التي كانت تعني نواة للسكن والإنتاج الزراعي، يبلغ عدد ساكنيها الألف وتدبر شئونها بنفسها، عن طريق الجماعة، إذ إنها كانت أقل تعرضاً لاستغلال الطبقات المالكة في المدن، وأن أغلب الأراضي كانت مملوكة للفلاحين، وحسب المصادر الأندلسية، التي تثبت مسألة تقسيم الأرض، فهي تشير إلى ملكية صغيرة ومتوسطة للأرض بيد أهالي القرى، ثم كيفية توزيع الجهاز الجبائي ليؤكد أن الفلاحين كانوا في علاقة مباشرة بالسلطة الحاكمة، بواسطة الجماعة الريفية التي تتمتع بالانسجام والاندماج اللازمين لمواجهة الضغط المدني والسياسي المتوقع، وبذلك تكون القرية الأندلسية قد أختلفت ضمنياً

عن تلك المخصصة لامتلاك الحاكم، وعن الضياع التي تعتبر نمطاً من أنماط الملكية داخل القرى في منطقة البحث.(6)

وبالتالي فإن هذا المثال الأندلسي لا يتماشى مع النمط السائد بأفريقية، فعلى الرغم من أن القرية في الأخيرة كانت في الأساس للتوظيف الزراعي ومعملا للإنتاج على نمط القرية الأندلسية، فقد شكل فيها العبيد خلال الفترة المبكرة ثم الخماسة عنصراً فعالاً في عملية الإنتاج، فقد كانت الملكية الصغيرة ضئيلة الشأن، حسب روايات المشرعين في هذا السياق، ويكفينا الإشارة إلى قول البرزلي، على أن (يغلب على قرى إفريقية هو انعدام الملكية).(7)

هذا وقد عرفت القرية في أفريقية بأهمية حركتها، التي أدت إلى تبدل مواضعها، متخيرة للمواقع الحصينة في السهول، في حين احترست الأخرى بالأسوار والجدران، وإن كانت أضعف متانة من أسوار المدن، تجنباً لغارات البدو وقطاع الطرق.

وكثيراً ما يجبر أهالي هذه القرى على الهجرة من ديارهم وترك أملاكهم، وينزحون إلى مناطق أخرى هرباً من العسف والظلم، أو من كارثة الفقر والوباء وغيرها من الكوارث البشرية والطبيعية، بحيث أن القرية لا تعمر طويلاً وتتحول إلى خراب، وأحياناً تأخذ جماعات غيرهم مناطقهم وتحوز ملكيتها.(8)

وأعتقد أن المخلفات الأثرية بإمكانها أن تحل بعض الإشكاليات، لاستيضاح الصورة الحقيقية لحياة القرى واندثارها، والوضعية المأساوية التي ألت إليها، إما بفعل العنف البشري، مثل: الحروب والحرائق والدمار، وأما بسبب الكوارث الطبيعية، مثل:- الزلزال والجفاف والفيضان.(9)

والقرية على هذا الطريق تختلف عن المدينة في نمط عمرانها وبنيتها ووظائفها، حيث بقي المسجد الجامع القاسم المشترك للمفهومين، غير أن هذا القاسم وحده لا يكفي للتمييز بين القرية والمدينة، فالكثير من القرى كانت تضم في أساساتها المسجد الجامع، سواء كانت هذه القرى قريبة قد ساهم المسجد في بنائها، أو أنشي داخل القرية الواحدة عدة مساجد جامعة، بسبب التنافر القبلي أو الزيادة السكانية.(10)

وبناءً على الجملة الأخيرة يمكن التعويل عليها في التمييز بين المسألتين، ففي حين كانت القرية الأندلسية يبلغ عدد قاطنيها نحو الألف، فإن نظائرها في الطريق المناطة بالبحث لاتتجاوز في تعدادها الثلث ، أو النصف إن لم نبالغ في أعتقادي، وبالتالي فإن الخط المديني وتواصله، وإحاطته بسور، وتوفر المقومات الأساسية من مسجد جامع وسوق ثابتة، ومدرسة، - فقد التصق مفهوم القرية بالتخلف- وعدد الناس وكثافتهم، كلها بمثابة ركائز التمايز فيهما.

وبما أن الغرض من هذه الجزئية هو توضيح رؤيتي لهذا الموضوع، رأيت أن أكتفي بهذا القدر من المعلومات التي تفيد بتباين واضح لمفهوم القرية في بلاد الغرب الإسلامي قاطبة، على أن أنتقل إلى الجزئية التالية لتسليط المزيد من الضوء على مسألة التعمير في القرى الريفية القائمة على طريق برقة إفريقية من ناحية وجودها ومعالمها ونوع عمارتها في محاولة للاقتراب أكثر من وظائفها الأساسية التي أقيمت من اجلها.

ثالثاً : المرافق والعمائر في القرية –

تتوقف مسألة التعمير لكل قرية واقعة على هذا الطريق المناط بالبحث، على أهمية المرافق ونوع العمائر التي وجدت في داخلها، ومنها: المسجد الجامع، والحمامات، والفنادق، مؤسسات العلم، (الكتاتيب والربط والزوايا)، وبعض الحوانيت التجارية، والأسوار،والجوابي، مما يشير إلى اقتفائها نمط المدينة، حتى وإن كان بصورة جزئية، لصعوبة تواجدها جملة في القرية الواحد.

وفيما يخص العمران الديني والثقافي، فقد قرر الفقهاء أن شروط قيام المسجد الجامع في القرية، منها: وجود عدد معين من البيوت والأسر، بعضهم قال عشرين، فيما قال آخرون خمسين، وضرورة بناء البيوت في مساحة معينة، فضلاً عن توفر بعض المرافق الأساسية كالسور والسوق.(11)

وبالنظر إلى متطلبات هذه الشروط من ضرورة توفر البيوت للسكن الخاص بالأسر، والسوق للبيع والشراء في شتى أنواع السلع، يمكن التعويل عليها في إثبات نوع التعمير على طريق برقة إفريقية، فعلى الرغم من أن بعض القرى الصغيرة المتقاربة ربما تقاسمت المسجد الجامع نفسه، فالغالب أن لكل قرية مسجدها الخاص، لما يشكله من كونه مقراً للجماعة المسلمة، فكثيراً ما تحدثت المصادر الجغرافية عن وجود المسجد الجامع في غالبية القرى المنتشرة على طول هذا الطريق، فاليعقوبي في القرن الثالث الهجري، يذكر أن على طريق برقة، قرية يقال لها أجية، بها أسواق ومحارس، ومسجد جامع، وأجنة ومزارع وثمار كثيرة.(12) وفي القرن الثامن الهجري، يتعجب التيجاني من كثرة مساجد قرية جنزور وتعدد شيوخها.(13)

والجدير بالتنويه أن عدداً من هذه القرى وجد بها جامع، أطلق عليه أسم جامع الحصن أو جامع القصر، يتكون في الأساس من بلاطين أو ثلاث في الغالب، وأسكوبين أو ثلاثة، فضلاً عن قرائن كثيرة تجعلنا ننسبه إلى هذه الفترة المبكرة من العصر الإسلامي، من بينها قيمة التبليط، والتخطيط وتقنيات البناء، والمواد المستخدمة من سواري وتيجان، وغيرها من الأوراق النصية والنقوش الكتابية.

وابتداء من القرن السابع الهجري، تطالعنا الزوايا، التي أخذت مكانة بارزة في بوادي البلاد وقراها ومدنها على حد سواء، بسبب مهامها المتنوعة، كإيواء الغرباء والبؤساء وإطعامهم، وتأمين المدن والأرياف، والتعليم والتعبد وحراسة السواحل.

وفي هذا السياق كانت بعض القرى التي حملت أسم ولي صالح عبارة عن قرية ريفية في الأساس، وقد لوحظ في بعضها نمواً سكانياً بفعل تأثير هذا الدافع، فعلى سبيل المثال لا الحصر يذكر التيجاني، نزوله على زاوية أولاد سهيل ومدح كرمهم وضيافتهم لركبه لمدة ثلاثة أيام، وإنها كانت رابطة حصينة، يحف بها شجر كثير من التين والرمان والخوخ، ولها أرض تسمى أرض السابرية، سكنها العمور.(14)

ومنذ العصر القديم، كانت بهذه القرى معالم أخرى تواكب عملية تطورها وعمارتها مثل: الحمامات والأسواق، بل والفنادق، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها : قرية وادي مخيل ببرقه، فيها جامع ولها سوق عامرة، وحولها جباب ماء وبرك.(15)

هذا فيما أجبرت بعض القرى الأخرى على تغيير مواضعها ، والاستقرار على مرتفعات منيعة، مثل القصور والحصون بجنوب طرابلس حيث جبل نفوسة، منها: قرية بني زمور، عبارة عن حصن شديد المنعة لايصله فارس.(16) فيما اختفت قرى أخرى وهجرها أهلها، بعد أن عجزت عن مقاومة أثار الحروب والمجاعات والأوبئة، ومنها: قرية الفاروخ، التي بينها وبين سرت خمس مراحل وعن أجدابيا مرحلة واحدة، كانت تعمرها قبيلة بني الفاروك، أو أفراكه، ففي أعتقادي أن وجود جب الماء بجوارها قد ساعدهم في زراعة سبختها، أصبحت خربة في مطلع القرن الخامس الهجري.(17) وفضلت أخرى الأكثر تعرضاً للغارات بناء أسوار وجدران من الطوب، أو الاحتماء بتحصينات قديمة أو مستحدثة، مثل الرباطات والقصور والأبراج، وأحيانا المساجد الجامعة والزوايا.(18)

وقد انعكس العمران الريفي على المواقع القروية، التي اختلفت باختلاف العمران العسكري فيها، من قصر وقلعة وحصن وبرج وحصن وزاوية، الأمر الذي يحيلنا إلى ضرورة معالجة تصنيف القرى النوعي وفق المعطيات الدفاعية.

وبالتالي فإن القرية تعيد جزئياً وبصورة مصغرة إنتاج النموذج الحضري، بما في ذلك التحصينات التي لا يعدم وجودها أحيانا، غير أن وجود المرافق السياسية والإدارية في المدن، وانعدامها في القرى غالباً الاستثناء الذي يميز بين الشكلين.

رابعاً: أنواع القرى –

صحيح إن النصوص المتعلقة بهذه الجزئية في مصادرنا بسيطة، ولكنها على بساطتها تضمنت إشارات لها علاقة بالنشاط العمراني من خلال انبعاث أصنافه المتنوعة في هذه الحقبة التاريخية، ومنها:

1: المنزل –

على الرغم من الغموض الذي يلف هذه الجزئية إلا إنه يقصد بالمنزل (ج – منازل)، في تلك الفترة مرادف للمسكن والدار، وقد استخدمه الجغرافيون في صيغة الجمع، للدلالة على السكن الريفي، لاسيما القرى، فقد أورده صاحب كتاب الاستبصار، مرادفاً لمفهوم القرية، حول قفصة يوجد ثمانية عشر منزلاً وقرية.(19)

وعندما ارتبط ذكره باسم المكان، لايعدو أن يكون قرية صغيرة أو محشراً، فقد ذكر التيجاني منزل بشرى، وهو كذلك بلدة ومنزل يعني واحة مكونة من بيوت أكثر أهمية، ومنزل تبلبو الذي تعصمه غابة من الشجر.(20)

ونجد نفس المعنى عند القلقشندي أثناء حديثه على بلاد إفريقية، ما يقترب من هذا المعنى، وقصر أحمد (بالقرب من مدينة لبدة)، عبارة عن قرية صغيرة، حولها قصور اثني عشرة ميلاً، حولها نخل وزيتون. (21) أي غابة من الأشجار المثمرة التي عمل على غرسها أهل هذه القرية.

كما عنى هذا اللفظ المرحلة أو المسلك في الطريق، قال اليعقوبي في حديثه على مدينة أجدابيا، ومن الأخيرة إلى سرت خمس مراحل، مرحلة منها في ديار لواتة، وأهل مدينة سرت من منداسة وغيرهم، أخر منازلهم على بعد مرحلتين من مدينة سرت بموضع يقال له تورعه.(22)

وفي أوضاع أخرى، اقترن مفهوم المنزل بأسماء الأفراد أو بطون القبائل، وهي صيغة انتشر استخدامها خلال القرن الثالث الهجري بأفريقية، وقد أرتبط ظهورها بكبار الملاكين، مما يفسر أن استخدامه كان سائداً في المناطق الساحلية على طريق برقة إفريقية، منها: منزل الفاروخ، ومنزل العطش، ومنزل العبادي، وأهل هذه المنازل من منداسة ومحتجا وقنطاس.(23)

وان انقراض الضيعات الكبيرة أواخر العصر الإسلامي، أدى إلى تراجع هذه التسمية وانحسارها، فنذكر منها بعض المنازل في الطريق إلى قابس على سبيل المثال لا الحصر: منزل زياد، ومنزل أبي النضر، ومنزل كامل، ويبدو أن أسم أبي حلاف كان مرتبطاً باسم أحد الزهاد، أبي الحسن علي بن عبدالله القطان المعروف بابن حلاف.(24)

وبالتالي فإن بعض هذه المنازل قد عمرت خلال فترات الاستقرار، طوال العصر الإسلامي، فلم تعرف إلا تخريباً جزئياً في مناسبتين واقعيتين، الأولى في خضم الصراعات المميزة للقرنين الخامس والسادس الهجريين، وما نتج عنها من التخلي عن البنى الزراعية التقليدية، وانهيار الإقطاع الزراعي

الكبير التي كانت مدعاة لنشأة هذه المنازل الخاصة بالعبيد الأقتان المستغلين للأرض، أما الثانية فهي تفسر بمحنة الطاعون الأسود في القرن الثامن الهجري.

2 : السكن المحصن –

واقصد في هذه الجزئية مفهوم القصر الذي كان مستعملاً منذ القرن الأول الهجري، للتدليل على الحصون والأربطة التي كانت قائمة على طول الشريط الساحلي، أو المخازن الجماعية والنواءات السكنية المحصنة التي تتسع لبضع عشرات من الأسر، منها: قصور حسان قرب مدينة سرت، غير أنه يصعب التمييز بين وظائف القصر السكنية والعسكرية.

والقصر في الطريق المناطة بالبحث، قرية محصنة، لاتعدو أن تكون تحصينات هذا الصنف من القصور عبارة عن جداراً خارجياً يحيط بمنازل متراصة قائمة حول باحة متوسطة، لها مدخل وحيد، وهي مسألة نفترضها من خلال معرفتنا لهذه القصور الجبلية.

وفي هذا السياق يورد ابن خرداذبة في القرن الثالث الهجري، قائمة لهذه القرى المحصنة من برقة إلى إفريقية، والمسماة قصوراً ، فيقول: (من برقة إلى ملتية خمسة عشر ميلاً، ثم إلى قصر العسل تسعة وعشرون ميلاً، ثم إلى أوبران أثنتا عشر ميلاً، ثم إلى سلوق ثلاثون ميلاً، ثم إلى برسيس على الساحل أربعة وعشرون ميلاً، ثم إلى بلبد على الساحل عشرون ميلاً، ثم إلى أجدابية أربعة وعشرون ميلاً، ثم إلى حرفرفه عشرون ميلاً، ثم إلى سبخة منهوشة ثلاثين ميلاً، ثم إلى قصر العطش أربعة وثلاثون ميلاً، ثم إلى اليهوديتين أربعة وثلاثون ميلاً على البحر، ثم إلى قبر العبادي أربعة وثلاثون ميلاً، ثم إلى سرت أربعة وثلاثون ميلاً، ثم إلى القريتين ثلاثة عشر ميلاً، ثم إلى قصور حسان بن النعمان الغساني ثلاثين ميلاً، ثم إلى المنصف أربعون ميلاً، ثم إلى تورغه أربعة وعشرون ميلاً، ثم إلى رغوغه عشرون ميلاً، ثم إلى ورداسا ثمانية عشر ميلاً، قال الشاعر:-

قد لقي البربر يوم شاشا وساقها الحنين إلى ورداسا.

ثم إلى المجتبي أثنان وعشرون ميلاً، ثم إلى وادي الرمل عشرون ميلاً، ثم إلى طرابلس أربعة وعشرون ميلاً، ثم إلى صبرة أربعة وعشرون ميلاً، ثم إلى بئر الجمالين عشرون ميلاً، ثم إلى قصر الدرق ثلاثون ميلاً، ثم إلى أباردخت أربعة وعشرون ميلاً، ثم إلى الفوارة ثلاثون ميلاً، ثم إلى قابس مدينة الأفارقة العجم ثلاثون ميلاً، ثم إلى بئر الزيتونة ثلاثة عشر ميلاً، ثم إلى كتانة أربعة وعشرون ميلاً، ثم إلى البسر ثلاثون ميلاً، ثم إلى القيروان مدينة المخالي أربعة وعشرون ميلاً، مدينة إفريقية في وسط المغرب في يدي ابن الأغلب).(25)

ويتضح من خلال هذه النماذج أن القصر هو مكان مخصص للسكن المحصن، ظهر منذ القرن الثالث الهجري، لكنه عرف انتشاراً واسعاً منذ القرن السادس الهجري، وأصبح النمط المقبول للتعمير على هذه الطريق.

والقصر في هذا السياق، مأوى للسكن ومخزن للحبوب، تمركزت أغلب هذه القصور على نقاط أساسية كبئر الماء، وشكلت الغرفة الوحدة الأساسية في القصور المعدة لخزن الحبوب، وقد أخذت في الغالب شكلاً مستطيلاً، ذات عمق يصل من أربعة إلى خمسة أمتار، وارتفاع يبلغ مترين، أما المنازل المعدة للسكن، فإنها جاءت على هيكلية مختلفة، فكانت في الغالب منقورة في الصخر، على هيئة غيران، ويشتمل المنزل الواحد على غرفة أولى يبلغ عمقها ثمانية أمتار، وهي معدة للسكن، تليها ثانية يقدر عمقها حوالي أربعة أمتار، وهي مخصصة لوضع المئونة، على أنه لا يوجد نموذج واحد لتخطيطها.

على الرغم من أن عدد كبير منها يحتاج إلى بحث أثري دقيق، فإن غالبيتها قد ثبت انتماؤه إلى العصر الإسلامي، ففي الجملة كانت موطناً للبطون والعشائر المستقرة، التي تحتمي بها عند الحاجة، وتودع فيها محاصيلها، جاعلة منها في كل الأحوال نقطة التقاء لأفراد القبيلة، مساهمة بصورة غير مباشرة في أنماط تعميره، لذلك لاغرابة أن يقترن أسمه بعشائر قبلية منها: قصر فارة، إذ عمرته قبيلة بني فارة، وقصور الوارتيز لبني هراغة.(26)

شهدت الفترة الأخيرة من العصر الإسلامي نشوء قرى حول هذه القصور، فبرز عمران سكني حول الحصون والرباطات الساحلية، بل تطور التمدين بهذه القرى، لتوفر المعطيات الاقتصادية والأمن بها، منها: اللوزة، وزياد، ونفطه، و المحرس، وقصر تاجورا شرقي طرابلس الذي تحدث عنه التيجاني، (وقرية تاجورا بها حصن كبير عامر، لها قصر يشتمل على دور كثيرة، وفي وسط القصر حصن أقدم منه، وأن حميد بن جارية، هو من عمرها بنقل أهلها إليها من أرض عبد رب التين استقروا فيها منذ الفتح).(27)

هذه نماذج من المنازل القروية خلال تلك الحقبة التي عمرتها بعض المجموعات الزراعية، رأيت عدم التعرض لها جميعها، فهذا العرض لم أقصد منه إلا لفت الانتباه إلى علاقة هذه القرى بوظيفتها السكنية السائدة، وهو ما يغمز من ناحية أخرى إلى عدم افتقار هذه الطريق إلى الوسائل المتنوعة في نشاطها العمراني، منها الأبراج والحصون، الأمر الذي أستوجب التوقف عندها أيضاً، لما ستضيفه من مهام وظيفية في هذا الشأن.

3: الحصن والبرج –

على الرغم من الغموض الذي يلف هذه الجزئية أيضاً، إلا إنني استطيع القول بوجود تشابه في مفهوم الحصن خلال الفترة المبكرة من العصر الإسلامي مع القصر، إذ أستعمل للاحتماء في أوقات

القلاقل والعصيان.(28) كما ذكر في أواخر هذا العصر، للدلالة على التعمير ذو السمة العسكرية، مثل: حصن الجم وحصن زرمدين، وقد يتجاوز دوره في حماية القرية التي بداخله إلى حماية المنطقة كلها، كما هو الشأن لحصون بلاد الأندلس، وقد ذكر لنا التيجاني نموذجاً نورده كاملاً لأهميته، قال في هذا السياق: (وانتقلنا من البئر المذكورة يوم السبت إلى الحصن المعروف بحصن سلمه، وهو من أرض مسلاته، فرأيت ملجأً، وهو على أعلى جبل، وقد دارت به دور كثيرة، وتحف بهذا الجبل مغارس زيتون وكرم ومزارع، وهي كلها في ثنايا وأودية بين جبال وعرة، وتحت هذه القرية في قاعة مستوية قرية صغيرة تعرف بتاغرمت، وبها مبان ضخمة بالنسبة لتلك القرية).(29)

وغالباً ما أصبحت هذه الحصون نقاط ارتكاز لبناء المنازل والقرى ، وبعضها صار مدينة، وأعيد تعميرها من جديد خلال الأوقات الصعبة، مثل: حصن تليل، أي قصر تحف به دور معمورة كثيرة، وسواني ومزارع، واعتمادهم على مايزدرعون في السواني، ولهم أبار معينة.(30) وكذلك صرمان قرية، عليها غابة زيتون ممتدة، وبها قصر كبير يأوي إليه أهلها، وقد حف به حفير متسع، وابتنيت أسفل الحفير دور كثيرة، لا تسكن إلا في وقت الأمن، فإذا خافوا دخلوا الحصن.(31)

يبدو أنه لولا عمارة هذه الحصون لما استطاعت أن توظف بدورها في حماية المسالك البرية على طريق برقة إفريقية، بل بمراقبة السواحل وحماية تجار البحر، من ذلك ما ورد ذكره في إحدى النوازل، من أن بعض المرابطين بالحصن المعروف بحصن الزكام، أجبروا مركباً أفريقياً قادماً من صقلية، بأن مراكب النصارى قريبة من الموقع، فالتجأ التاجر إلى الحصن، حيث أودع بضاعته وسلمها إلى قائد الحصن.(32) وبالمقابل شكلت بعض الحصون الأخرى مكاناً أمناً لقطاع الطرق واللصوص، فذكر التيجاني، أن حصن وزور بالقرب من زواره الصغرى، كان مشهوراً ببيع من يجتاز به من الحجاج وغيرهم للنصارى، ولم تزل الركوب تحترس إذا مرت به خوفاً من أهله، وخوفهم على سرقة الرجال، أكثر من خوفهم من سرقة الرحال، وكان هذا الفعل فيهم كثيراً، شائعاً فيما تقدم، وأما الآن فقد قل ذلك لقلة العابرين به، وقال سألت قوماً عما اشتهروا به، فأقروا به ولكنهم أدعوا أانقطاعه، وقالوا : هذا الخراب الذي في موضعه الآن هو مساكن القوم الذين كانوا يفعلون ذلك، وتخرب أكثر البناء الذي كان يحيط بالحصن، ولم يبق من أهله إلا قليلون حباً للوطن.(33)

وإذا ما افترضنا أن هذه الحصون قد شهدت فعلاً تدهوراً عمرانياً خلال القرن الخامس والسادس الهجريين، مما يعني أنها كانت على مستوى معتبر من العمران الريفي، كما بين ذلك الدرجيني لما أجاب على النازلة السابقة بقوله: ما ذكرتم هو شأن المحارس اليوم، فإنا لله وإنا إليه راجعون،

وأصبحت في بعض الأحيان لا تقوم بدور الحماية، بقدر ما تشكل من خطر يهدد المسافرين عبرها، حتى أن المشرع بإفريقية الحفصية أجل تنحيتها، أسوة بما قام به صلاح الدين من هدم سور عسقلان وبيت المقدس، كي لا تكون منعة للعدو، فقد أفتى البرزلي أن تجريد العدو من التحصينات والأسوار يسهل أخراجه، قائلاً: (إن كل حصن يلي بلاد العدو ويخاف عليه منهم، فإنه لابهدم، وفعلاً حاول بعضهم الأخذ بهذا الأمر بالنسبة إلى أسوار المهدية، لما تكررت الغارات البحرية عليها خلال العهدين الزيري والحفصي، لأنه يصعب استعادتها إذ تمكن العدو من دخولها والتحصن بها، ومعلوم أنه وقع تنفيذ ذلك من قبل في خرائب قرطاجه التي تحصن بها الصليبيون، ونزلوا بها.

وأراد البرزلي تطبيق هذه الفتوى الانهزامية على حصون قوصرة، وتهديمها بعد إخراج منها ما تبقى من المسلمين، لأنها قد تحولت إلى قاعدة لأهل الحرب من القراصنة الذين يغيرون على إفريقية وبلاد المغرب، وهكذا أضحى الشعور بالتفوق الأوروبي في البحر واضحاً لدى أهل العصر، حتى باتت هذه الجزر ميئوساً منها، لا أمل للمسلمين فيها لاستيلاء النصارى على سائر جزائر البحر وقوتهم، حسب قول قاضي إفريقية.(34)

أما الغيران والمداشر، فمعلوماتنا حولهما قليلة لاتتجاوز مرحلة الفرضية، ذلك أن هذا العمران الريفي القديم قد تواصل ذكره في وثائق العصرين الإسلامي والحديث، والظاهر أنها كانت عبارة عن تحصينات ريفية، تشرف على الطرق المهمة، وإلى أن تتوفر لدينا معلومات كاملة توضح هذه الصورة، سأكتفي بذكر مثال واحد لكل صنف، ممن بقيت أثارهم حتى اليوم.

غار الغار، هي أرض تظهر فيه حفريات عظيمة، يظن أن من هناك كان يستخرج الحجر الذي بنيت به مدينة طرابلس القديمة، لقرب هذا المكان منها.(35) فمازالت قرية الغيران إلى الغرب من طرابلس تحمل هذا الاسم لكثرت غيراتها بها.

وعمروس، لعله نسبة إلى المكان الذي عسكر فيه عمر بن العاص أثناء حصاره لمدينة طرابلس، فهو مدشر يقع على بعد نحو ستة أميال من طرابلس إلى الشرق، داخل الأراضي، ويوجد فيه عدد كبير من النخيل، وبساتين مليئة بالأشجار المثمرة.(36)

وفيما يخص البرج، فهو نوع أخر من السكن المحصن/ التعمير الريفي، فضلاً عن الأبراج التي تدعم الحصن أو السور، يوجد صنف أخر من الأبراج المقترنة بالسكن الصخري المحصن، فلقد ذكرت المصادر الأبراج التي يقطنها المزارعون، حسب ما ورد في إحدى فتاوى البرزلي.(37)

والبرج يبدو في هذا السياق مؤسسة للاستغلال الزراعي وللإسكان، وهو شبيه بالقصر، ومن المحتمل أن المالكي قصد هذا المعنى، عندما تحدث عن قرية البرج التي تعرف بقصر زياد.(38)

وأخذ مفهوم أخر في أواخر الحقبة الإسلامية، مقترناً بالسكن المحصن الصخري القريب من المدن، وهو ما بذكرنا بنظام الفيلا الرومانية، فقد انتشرت الأبراج بناحية برقة وطرابلس وصولاً إلى

قابس والقيروان وتونس، فعلى سبيل المثال لا الحصر: في وادي مسوس ببرقة، بناء يتخذ شكل برج للمراقبة بسيط، ويحيط به سور خارجي غير مخندق، مبني من الحجر الجيري الصلب وهناك عتبة عليا تتوج المدخل الوحيد المؤدي إلى الجانب الغربي من السور، وكثيراً ما يتردد البدو على مسوس نظراً لوجود صهاريج كبيرة للمياه.(39) يبدو أنه كان نقطة مهمة للمراقبة والسيطرة على القرى القريبة حتى وقت مبكر من العصر الإسلامي، لاستمرار ذكره بنفس الأهمية الجغرافية والإستراتيجية.

وبناء على هذا أعتقد أن لهذا النوع من السكن الحضري/ الريفي، وظيفة عسكرية واضحة، وهي الاحتماء من الغارات المباغتة، لوجود الجدران المرتفعة والأبراج الصلبة التي شيدت لهذا الغرض.

وفيما يخص البلد فهو نوع جديد من السكن الريفي المحصن، على الرغم من دلالته الحضرية أحياناً، فقد قسمت إفريقية من الناحية الإدارية إلى عمالات، على رأس كل واحدة منها عامل، فإنها مجالياً تفرعت إلى بلدان عدة، (م – بلد)، فتونس وأحوازها بلد، وكذلك بالنسبة لباجة وناحيتها، والقيروان، والجريد، وطرابلس، وبرقة أيضاً، والساحل، وقسنطينة، وبجاية.(40)

على أن مفهوم البلد ارتبط أساساً بالعمران الريفي خلال هذه الفترة، وهو ما يميز المزارعين المستقرين مقارنة مع البدو الرحل وسكان المدن، وبهذا كان عنصر الربط بين البدو والحضر، ومحرازاً لطبيعة هذه العلاقة، فقد أحيطت بجدار من تراب لصد غارات البدو أثناء فترات الاضطراب، وزودت بمسجد وسوق ريفية تؤمها القبائل البدوية، التي غالباً ما تمكنت من بسط سيطرتها عليها، وإبعادها عن تأثير المدينة، حتى إن بعض هذه البلدان كانت شبه مستقلة، وحسب رأي الفقهاء، (لاتعترف بأحكام الشرع).(41)

فالبلد مفهوم عرفته بعض مناطق إفريقية خاصة للدلالة على هذه المستقرات البدوية المحيطة بالمدينة، فيذكر البكري في هذا السياق خلال القرن الرابع الهجري، ما يفيد بذلك على الطريق المناطة بالبحث، من طرابلس إلى صبرة بلد معمور تسكنه زواغة.(42) وهو في ذلك لايختلف كثيراً عن مفهوم أخر كان معروفاً بالمغرب الأقصى في تلك الفترة، وهو المحشر الذي كان يطلق في الأصل على منازل البدو، ثم شمل معناه التجمعات السكنية الصغرى أو الكبرى، التي تشاد فيها منازل قروية، من طين وجص، بعيدة عن ازدهار الحواضر وزينتها.(43)

ويتضح من خلال هذا العرض المفاهيمي مدى تعدد المهام الوظيفية الخاصة بالعمران الريفي لدى المجتمعات الزراعية، وأهمية إحداها، وهي: الربط والمحارس، كما سيأتي.

4: الربط والمحارس –

وخلافاً لما سبق تبدو هذه الجزئية أكثر وضوحاً، فهذا النوع من العمران الريفي كان يعرف باسم الربط خلال القرن الثاني الهجري، ثم ظهر أسم المحارس، وأخيراً تطور هذا المفهوم إلى مسمى القصور، فالرباط في اللغة هو مكان اجتماع الفرسان.(44) استعداداً لصد غارات العدو على الثغور، وبعبارة أخرى مقر عسكري ديني موقوف على المسلمين دون غيرهم، وتحتوي بعض الأربطة على بيوت للسكن، ومخزناً للسلاح، والمئونة، وبرج للإشارة.

وللرباط في اللغة مدلول أخر، نقرأه من خلال الاسم (رباط)، التي تعني ما يشد به، من مصدر الرباط والمرابطة، أي المواظبة وملازمة جهة العدو.(45)

في حين يعرفه الفقهاء، بأنه اصطلاحاً يشير إلى حبس الروح على الجهاد والحراسة.(46) وبالتالي نفهم من هذه المفاهيم أن دور الرباط مقتصراً بصورة مباشرة على المراقبة والرصد لحركة العدو في البحر، وبصورة غير مباشرة أضحى مكاناً لسكنى المرابطين من الفقهاء والصالحين وغيرهم، وبذا عكست في بعض جوانبها نوع من العمران الريفي موضوع بحثنا.

وفيما يخص المحارس فهي بداهة مسميات تشير إلى الحراسة، وتأمين المسالك، فقرية جنزور اشتهرت بكثرة الصالحين والعلماء والفقهاء، ومساجدها كثيرة للاحتراس، فهي محارس من بناءات الاغالبة وتعميرهم لحراسة القرى القائمة على هذا الطريق.(47) الأمر الذي نفهمه على إن المحارس جاءت مرادفة لمفهوم الربط، فالربط والمحارس وجهين لعملة واحدة.

وفي هذا السياق التوظيفي يتحدث ابن حوقل باقتضاب للأسف عن الرباطات الموجودة في طرابلس، فيقول:- (بها الكثير من الرباطات).(48) دون أن يقدم تفاصيل أكثر، في حين أن البكري أكثر وضوحاً عندما أكد أن في طرابلس رباطات كثيرة يأوي إليها الصالحون، منوهاً إلى أعمرها وأشهرها، وهو مسجد الشعاب.(49) نسبة إلى عبدالله بن الشعاب الذي أستقر فيه لفترة طويلة من حياته.

ففي أعتقادي أن الأربطة كانت من المباني التي اعتمدت في عمارتها على ما يقدمه ذوو الإحسان والبر من هبات لتطويرها وصيانتها، وإطعام المقيمين بها، فقد ذكر البكري ذلك بقوله: (وكان أهل القيروان يخرجون إليها بالأموال والصدقات الجزلة).(50)

أما القصر، فالإدريسي في كتابه نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، في عام 542هـ، قد ذكر غير الرباط والمحرس اسم القصر والحصن، وميز بين المفهومين، فاعتبر الأبنية الداخلية المحصنة حصوناً، أما الأبنية الساحلية فسماها قصوراً.

ومن القصور ما يكون بقايا لمدن كبيرة مندثرة، ومنها مدينة لبدة الأثرية القديمة، وقال إنه لم يبق منها إلا قصران كبيران، وفي مكان أخر عند ذكر مدينة أجدابية يشير إلى أنه لم يبق منها إلا قصران في الصحراء، كذلك ذكر قصر توقره، وقصر طليميثة.

ويمكن أن تستخلص أن القصر عبارة عن حصن متوسط المساحة، وقد يكون حصناً كبيراً، مستطيلاً أو مربع الشكل يضم جملة من الغرف المتجاورة تطل على ساحة داخلية، وقد يكون القصر متعدد الطوابق حسب كثافة ساكنيه، غالباً ما يقترن بناؤه ببرج لإشعال النار، ومن جهة أخرى فإن وظيفة القصر في حقيقة الأمر كانت متنوعة وشاملة، فبالإضافة لاستخدامه كمقر جماعي لسكان القرية، كان بفضل الإمكانيات المعمارية المتواضعة يحتوي على مخازن تحفظ بها مواردهم الغذائية من الحبوب والزيت والتمر، وما يحتاجونه في معاشهم، بالإضافة إلى علف حيواناتهم، بدل من حمله في حلهم وترحالهم.(51) وبمرور الوقت تأكد مفهوم العمران الريفي لساكني هذه القصور، التي مثلت ضمن أسباب أخرى كالمياه النواة الأولى للقرية، باعتبار أن الأخيرة كانت تتوسط المجتمعات القبلية.

وبالتالي فإن تعمير الأربطة والمحارس والحصون والقصور على هذا الطريق بداية من غربه إلى شرقه، يمكن القول أن وجود الأربطة كثغور إسلامية متقدمة لمواجهة العدو التقليدي للأمة الإسلامية، وهي الدولة البيزنطية ثم النورمان من بعدهم، كان أن عمرت هذه الأبنية وشيدت منذ القرن الثاني الهجري.

والجدير بالذكر في هذا السياق أن مدينة طرابلس الواقعة على هذا الطريق كانت حصناً منذ عام 46هـ، وأن مدينة درنة كانت رباطاً بحسب ما نعرفه من أخبار زهير بن قيس البلوي، الذي استشهد فيها هو وعدد كبير من أصحابه عام 69هـ، على أن رباط طرابلس قد بناه الوالي العباسي هرثمة بن أعين، في زمن متقارب مع بنائه لرباط المنستير في سنة 180هـ.(52)

أما باقي الحصون والأربطة فهي حسب الإدريسي هي قصور تجاوزت الخمسين قصراً ، ليست كلها في مستوى واحد من العمران، فقد كان بعضها قد تخرب لسبب ما، فيما كان بعضها الأخر يزخر بنوع من العمران الريفي المتماشي مع طبيعة ساكنيها خلال القرن السادس الهجري، فلسنا هنا في حاجة لاستعراضها جميعاً بقدر ما نود التنويه بأهمية بعضها السكنية، منها قصر قافز الذي هو في وسط وطأة برنيق وفي شرقيها غابة متصلة بالبحر، ...، وبمقربة من قافز في جهة الشرق بحيرة يحجز تل رملي وماؤها عذب طولها ستة عشر ميلاً، وفي سعتها نحو من نصف ميل، ومن نصف هذه البحيرة تبتدئ الغابة تسكنها قبائل رواحه، وقصر توكرة قصر كبير عامر أهل وفيه قوم من الناس حوله أرض قرية عامرة وسوأن تزرع فيها القطاني، كغذاء لساكنيها، وشعراء محيطة بها،

لرعي الماشية بالطبع، وقصر طليميثة حصن جيد يحيط به سور حجارة، ومنها إلى قانس وهو قصر عشرة أميال ، ومنه إلى أوطيط وقصر عامر بالناس، نصف يوم ومنه إلى الأربعة بروج، ومنه إلى قصر العنين عشرة أميال.(53)

إن العمران الريفي على هذه الطريق في حقيقة الأمر لم تقتصر على هذه القصور فحسب، بل شملت قائمة طويلة من القصور التي ذكرها الإدريسي، التي ضمت بين ظهرانيها مؤسسات ومرافق تقتضي مسألة الاستقرار والتعمير، فالقصور من مدينة سرت إلى برقة هي : قصر العبادي، وقصر اليهوديتين، وقصر العطش، وقصر منهوشة، وقصر بئر الغنم، وقصر الفاروخ، وقصر حرقرة، وقصر برسمت، وقصر سلوق، ثم إلى أوبران، ثم إلى قصر العسل، ثم إلى مزينة، ومنه إلى برقة.(54)

ومن مدينة سرت غرباً نجد القصور التالية: قصر سويقة ابن مثكود، وقصر سامية، وقصر هاشم، مرسى باكرو، قصر بني حسن، ثم مدينة لبدة، ومن الأخيرة إلى مدينة طرابلس قصر فرطيل، وقصر شريكس، وقصر طرف رأس الشعراء، وقصر مصب وادي لأدس، وقصر بني غسان، وقصر الكتاب، وقصر رأس قاليوشا، ثم طرابلس.(55)

ومن غرب طرابلس ابتداء من قصر الصياد، ثم قصر غرغرة، فقصر البنداري، وقصر سنان، وقصر سربه، وقصر مركيا، وقصر بني ولول، وقصر كوطين، وقصر صالح، وقصر الشماخ، وقصر بني خطاب، وقصر جرجيس، وقصر الهرى، وقصر بني دكومين، وقصر الزارات، وهي ثلاثة قصور في طرف جزئرة جربه، وقصر الجوف، وقصر أمرود، وقصر بني مأمون، وقصر بني عيشون، ثم مدينة قابس.(56)

ففي تقديري أن هذه القصور كانت مقرات التقاء المسافرين والحجاج وطلاب العلم، وهي عامرة بالعلماء والزهاد والعباد، فضلاً عن المرابطين فيها من المجاهدين، فغدت هذه القصور قرى عامرة بالناس الذي يتطلب وجودهم مرافق عمرانية خاصة تتمثل في الحمامات وأبار المياه وغيرها، .فمن الملاحظ أن بعض هذه القصور كانت تمثل قرى كاملة، في حين أن بعضها الأخر لا يعدو أن يكون عبارة عن مسجد تحول إلى رباط ثم إلى قصر.

هذه نماذج من قصور تلك الفترة، التي لا غنى للتجمعات القبلية عنها، رأيت عدم التعرض لجميعها، فهذا العرض لا أقصد به سوى التنويه بعلاقة هذه الأصناف القروية من قرى وحصون وأربطة وقصور وغيرها، بأنماط التعمير والتمصير، وهو ما يهمز إلى المرافق المتنوعة في سكنهم العمراني، فاتضح لنا من خلال هذا العرض الاصطلاحي مدى تعدد المفاهيم الخاصة بالتعمير الريفي لدى المجتمعات الزراعية،

وبالتالي تطرقنا إلى أبرز أنواع القرى التي كانت على طريق برقة إفريقية، المتمثلة في القرى و المنازل، والقرى المحصنة، والحصون، والأبراج، والمحارس، والرباطات، وغيرها، وبالتالي شكلت أرضية عمرانية لاغني عنها لساكنيها خلال العصر الإسلامي، ولاستكمال حلقاتها المعمارية أتصور أن التطرق إلى تعمير القصور الجبلية خلال تلك الحقبة أيضاً من شأنه أن يضيف بعض الإضاءات إلى مفاهيم العمران الريفي ودلالاتها الوظيفية.

خامساً: تعميرالقصور الجبلية -

إن الملاحظة التي ذكرناها في مقدمة هذا العمل تكاد تنطبق على هذه الجزئية، فقد تجاهلت مصادرنا الحديث عن أنماط تعميرها، وحتى التي عثرنا عليها كانت معلوماتها عرضية ومقتضبة، الأمر الذي يحيلنا إلى الاعتماد على مبدأ المقارنة بالمماثلة لاستيضاح بعض الغموض الذي يلف هذه الجزئية.

بما أن تلك الجبال لا تكاد تخلو من هذه القصور، فمن الضروري التوقف عند جزئية عمران هذه القصور، والتي من خلالها يمكن تسليط المزيد من الضوء على وظيفتها، فالقصر يعني لغة: قصره على الأمر قصراً، أي رده وقصرت نفسي على الشيء، إذا حبسنها عليه وألزمنها إياه، وقصر الشيء قصره قصراً : حبسه، القصر من البناء، وأما اصطلاحاً فقد اقترن القصر بالعمارة.

والحقيقة أن موضوع القصور ما انفك يثير إهنمام المؤرخين، بحثاً عن مميزاتها، وعن جذورها، وعن علاقتها مع سائر العمران الحضري (مثل الخانات والقرى السكنية)، وقد بين أحد هذه الأبحاث عن أن عدداً من المميزات المعمارية التي نجدها في الحصون البيزنطية، ثم في القصور الأموية والرباطات، مثل الجدار الخارجي المربع الشكل، والمزود بأبراج دائرية في الزوايا ووسط كل جهة، والصحن المتوسط وغيرها، عثر عليها في أسيا الوسطى (تركستان واوزبكستان)، منذ الألفية الثانية ق م، واستمر تواجدها في العهد الساساني، وحتى القرن الثاني الهجري، في رباطات بيفند الواقعة غرب بخارى، وقد تعددت وظائفها، فكانت في ذات الوقت حصوناً عسكرية وخانات، وأحياناً أخرى عمائر ذات وظيفة حضرية، ففي هذا السياق يبين ليزين العلاقة القائمة بين الرباطات التي شيدت وفق النموذج الذي ظهر في بلاد الشام والعراق ومثيلاتها في بلاد المغرب، فهذه الأخيرة عرفت أنواع عديدة من الحصون والقصور والرباطات، بعض منها ذو وظيفة عسكرية، والأخرى اقتصادية وسكنية.(57)

لم تتعرض كتب الجغرافيا والمسالك والممالك إلا ناذراً إلى هذه الجبال التي غالباً ما اعتبرت من نواحي مدينة طرابلس، وذلك بسبب الاختلافات والنزاعات المذهبية والاجتماعية، فعلى الرغم من الصمت، فقد اكتسبت أهمية إستراتيجية لكونها حلقة من حلقات الربط الأساسية بين

بلدان غرب ووسط أفريقيا والساحل الشمالي لبلاد المغرب والمشرق، فهي تشرف على مدينة طرابلس الذي تمر منها قوافل التجار والحجاج والعلماء والجيوش نحو بلاد إفريقية وأقصى المغرب، وتتصل جنوباً ببلاد السودان الأوسط والغربي عبر جبل نفوسة أو المسلك الغدامسي، وترتبط شمالاً عبر سهل الجفارة أو نفزاوة والجريد، بباقي بلاد المغرب وإفريقية والمغربين الأوسط والأقصى.

كما كانت العلاقات قوية بينها وبين مسلك أفقي للواحات يبدأ من مدينة قابس فنفزاوة والجريد، وينتهي في سجلماسة، مروراً بوادي سوف وأزيغ وورجلان، وارتبطت بخليج قابس وخاصة بجزئرة جربه، ممثلة بذلك العمق البشري الاستراتيجي للقرى الساحلية الواقعة على هذا الطريق، التي لم تنج من الاعتداءات.

وبالتالي عندما انتهت هذه العمائر القديمة التي كانت تميز هذه الجبال، وحلت بدلها مواقع حربية جديدة على السواحل، أدخلت الصحراء في الدورة العمرانية النشيطة للدولة العربية الإسلامية، ولم يعد جبل نفوسة مجرد حصون تعسكر فيها الجيوش للحراسة، إنما تحول إلى حلقة تمحور للطرق الفاعلة في ذلك العصر، فكثيراً ما تعرضت المصادر التقليدية لهذه المسألة بطريقة أحادية مركزة على التنافر بين البربر والعرب، شارحةً إياها من الناحية الإثنية الصرفة، والحقيقة أن جوانب عديدة، منها العمرانية وقع التغاضي عنها في هذا الإطار، وأضحى التعمير الظاهرة الغالبة في هذا المجال، فكيف تم ذلك؟

ومنذ القرن الثاني الهجري تحدثت المصادر عن قبيلة نفوسة وبطونها، وعن جبل نفوسة، في جنوب غرب مدينة طرابلس، وعلى الرغم من أن ابن حزم.(58) جاءت إشارته إلى هذه القبيلة مقتضبة، لاتعدو التعريف بأصولها، فإن ابن خلدون قد خص نفوسة، قائلاً: (أما نفوس فهم بطن واحد تنسب إليه نفوسة كلها، ...، فيهم شعوب كثيرة مثل بني زمور وبني مسكورة وماطوسة، وكانت مواطن جمهورهم بجهات طرابلس وما إليها، وهناك الجبل المعروف بهم، وهم على ثلاث مراحل من قبلة طرابلس يسكنه اليوم بقاياهم، وكانت مدينة صبرة قبل الفتح في مواطنهم وتعزى إليهم، ...، ومن رجالاتهم إسماعيل بن زياد المتغلب على قابس سنة اثنتين وثلاثين).(59)

وقد أشاد اليعقوبي في القرن الثالث الهجري، بمسألة التعمير هناك، قائلاً: (ومنازلهم في جبال طرابلس في ضياع وقرى ومزارع وعمارات كثيرة، ...، وديار نفوسة متصلة من حد طرابلس مما يلي القبلة إلى قريب القيروان، ولهم قبائل كثيرة وشعوب شتى).(60)

وبديهي القول إن تسمية نفوسة التي أطلقت على كامل الجبل لاتعني أن هذه القبيلة هي القبيلة الوحيدة المكونة للعمران البشري، إنما وجدت قبائل أخرى عمرت قرى لها على هذا الطريق، ومنها: لواتة، وهي قبيلة ذكرت هي الأخرى في مناطق عدة من بلاد المغرب، كانت لها قرى كثيرة عمرت أراضي برقة منذ القرن الثالث الهجري، فيذكر اليعقوبي: وقرى بطونها من لواتة هي زكودة

ومقرطة وزنارة، في جبال برقة، قائمة على بعض العيون الجارية، يحيط بها أشجار وثمار، وحصون، وفي موضع أخر يفهم منه انتشار خمس قصور جبلية في الطريق من برقة إلى مدينة أجدابية، هي: - قصور زنارة وواهلة ومسوسة وسوة وتحلالة.(61)

ومنذ هذا القرن أيضاً، لوحظ انتشار قصور تابعة لقبيلة مزاتة على طول الطريق الممتدة من أجدابية إلى ما بعد مدينة سرت، هي منداسة ومحتجا وقنطاس، أخر قراهم على بعد مرحلتين من مدينة سرت، عند قرية يقال لها تورعه.(62)

كما استقر بنو زناته منذ القرن الثالث الهجري، على طول الطريق الممتدة من طرابلس إلى قابس، في قصور :- ويله، وبأم هي، وصبرة، والفاصلات.(63)

نخلص إلى أن مسألة العمران البشري قد ارتبط بأهمية الموقع الجغرافي، فالتوطين القبلي لم يعرف فترة استقراره وتعميره إلا مع قدوم بني هلال وسليم في منتصف القرن الخامس الهجري، فقد كان لها تأثير عمراني قوي، فالامتزاج والتداخل العمراني مهم، إذ وقع إثراء هذه الطريق الجغرافية وتطعيمها بعناصر أخرى من قبائل بني هلال وبني سليم، وأضحت هذه الطريق عند ذاك مجالاً خصباً للتعمير والتمصير.

فقد كانت الجواري و المحاميد قبيلتين متكافئتين في العدد والقوة، فإذا نقص من إحداهما فارس، بموت أو غيره نقص من الأخرى نظيره، فهذا التوازن لقبيلتين متجاورتين يفسر إلى حد ما الاستقرار والأمن والعمران.

أما عن علاقة قصور هذا الطريق بالمعمرين الجدد من العرب، فإنها بعد فترة من التوتر والاضطراب طيلة القرن الخامس الهجري، أصبح العمران القبلي سيد الموقف، فقد كان بين المحاميد وأهل غمراسن تحالف في سنة 706هـ، وكان أحد كتبة المحاميد ينتمي إلى قبيلة ورغمة.(64) وبالتالي تشير هذه المعادلة القبلية إلى أن المحاميد لم يستمروا في بداوتهم وترحالهم، إنما شرعوا في التوطين والتعمير منذ القرن السابع الهجري، في القصور الجبلية والسهلية الساحلية، مشاركين للأهالي الأصليين في عمارتها.

وقد تمكن هؤلاء العرب تدريجياً من الانتشار في الساحل، حيث نزل بعض منهم قرب قابس مثل المحاميد، وبني زغبه عند طرابلس، مما يعني أن تنوع الأصول البشرية كان عاملاً إيجابياً للإثراء والتعمير، ولم يكن عاملاً للهدم والخراب.وهو ما فسربه عمارة هذه القصور

على أي حال، ارتبط مفهوم القصر بالعمران بمختلف أنماطه.(65) فقد عنى في القرن الثالث الهجري، الحصون والرباطات، حسبما ورد في نقيشة رباط هرثمة بن أعين بالمنستير.(66) هذا غير المعنى السائد له، وهو المنزل الفخم، وهناك معنى ثالث، وهو التجمعات السكنية المحصنة ببلاد

المغرب ككل، لاسيما في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية إذ تميزت عن غيرها من القصور، وفي هذا السياق بقيت القصور طيلة هذا العصر مكوناً أساسياً من مكونات العمران الريفي، إلى جانب المدن والمنازل.

وبما أنه يصعب رصد أنماط العمران في هذه القصور، وتطورها عبر التاريخ، من فترة إلى أخرى، وذلك من خلال ماورد قي المصادر المكتوبة، وعجز المصادر الأثرية عن سد الفراغ الحاصل في هذه المسألة، رأيت الالتجاء إلى فرضية التخمين التي من شأنها أن تسلط المزيد من الضوء على هذا الموضوع.

وعلى سبيل المثال تحتاج مرحلة تصميم القصر وبنائه إلى تنقية المكان وتنظيفه، إذ يتم قطع الأشجار وردم السواقي، وإزالة الأحجار القديمة، حيث توكل هذه المهمة إلى ذوي الخبرة والمعرفة من رجال القبيلة، لتحديد القياسات المطلوبة لإنجاز هذا الأعمار، من طول وعرض وسعة وارتفاع، وموضع الباب وقياساته، ورسم العناصر الأساسية للمرفق، قبل البناء، وذلك بعد التشاور.(67)

ويبدو أن المطمر هو الذي يتولى هذا الأمر، والمطمر لغةً هو الخيط الذي يقوم عليه البناء، واصطلاحاً هو مفت يعتمد كثيراً على العرف والعادة، كما بين ذلك التيجاني في قصر غمراسن، حيث قال: (بنينا بيتاً في أرض رجل منهم مطمر وهو قريض للعرب المحاميد، والقريض عندهم كناية عن المفتي، الذي يرجعون إلى أحكامه، وقد تأملت في كثير مما يحكم به، وهم هناك يبنون بيتا فوحدته لايرجع فيه إلى شئ من حكم الشرع، وإنما سمي هذا مطمراً نسبة إلى حكم السياسة والتسديد بينهم، ولهذا الرجل قوةً خطابيةً على طريقتهم، وقدرة على إظهار أقيسه وضرب أمثلة يفعل بها في نفوسهم كثيراً).(68)

وبالتالي فإن المطمر هذا كان أحد معالم السلطة المؤسسة للقصر، فهو مهندس هذه العمران لدى المجتمعات الزراعية، والمخطط لبنائها اعتماداً على ما هو متوفر في المجال المحيط، ولئن كانت الحجارة الأكثر استعمالاً في القصور الجبلية، فإن الطين والطوب متواجد بكثرة في المناطق الواقعة على هذه الطريق، وأن الخندق المحفور حول القصر أو البئر قد يستعمل في ذات الوقت كمنجم لاستخراج الطين للبناء، ولضرب الطوب منه، فمازالت بقايا هذه المخلفات شاهداً على ما ذهبنا إليه منتشرة على طول هذا المسلك.

وتضيف البيئة المحيطة بالعمران الريفي مواد معمارية مهمة، كخشب أشجار الزيتون والنخيل وغيره، نظراً لحاجة البناء إليها، (أعمدة وأبواب وعضادات لاسيما السقوف).

وتمثل الدور والغيران والحيطان والآبار والمواجن والمسجد وبيوت الآجر منظومة عمرانية مكتملة تابعة للقصر، ومرتبطة به ارتباطاً عضوياً.

في اعتقادي أن هذه القصور التي استعملت للسكن في الغالب، اقترن عمرانها بمجموعات قريبة منها، أحيطت بها الخصوص، وهي الأكواخ والزرايب، التي تستعمل في فترة محددة من السنة للدواب والمواشي، ويكفي القول إن مدينة القيروان في بداية أمرها، قد أمر مؤسسها عقبة بن نافع في سنة 50ه، ببناء المسجد الجامع، ودار الإمارة، وحولها الخصوص.(69) التي من الممكن تواجدها حول كل قصر وقرية كبيرة أو صغيرة كانت، على طول هذه الطريق طوال فترة بحثنا، إذ مازالت كسمة من سمات المجتمع الزراعي في ليبيا اليوم.

وخلاصة القول، أن هذا العمران الريفي من القرية إلى المنزل فالقصر والحصن/القلعة، ثم الرباط أو المحرس، التي تفاعلت في خططها ووظائفها مع البيئة الجهوية، لم تكن بعيدة عن التأثيرات المعمارية في العصرين الروماني - البيزنطي والإسلامي، ولئن استعملت لخزن المئونة أساساً، فإن وظيفتها العسكرية أساسية، وقد مثلت النواة التي بنيت حولها القرى والمدن في العصر الإسلامي، والنمط العمراني – السكني الأكثر انتشاراً على هذا الطريق، إذ عرفتها القبائل المحلية في الجبال، والمجتمعات الزراعية في السهول، كما غدت محاور ارتكازاً وعمارة من قبل القبائل الهلالية أيضاً.

الهوامش

1 - اليعقوبي: كتاب البلدان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1988م، ص103.

2 – المالكي: كتاب رياض النفوس، حققه بشير البكوش وراجعه محمد العروسي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1994م، ج1، ص194.

3 - التيجاني: رحلة التيجاني، دار الفرجاني للنشر والتوزيع، طرابلس، د ت ، ص207.

4 - المصدر نفسه، ص211.

5 – البرزلي: نوازل، ج 11، ص238.

6 – ابن الآبار: الحلة السيراء، القاهرة، 1985م: ج1، ص191.

7 – البرزلي: جامع مسائل الأحكام، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2002م، ج1، ص20.

8 – الونشريسي: المعيار المغرب والجامع المعرب، بيروت، 1981م، ج1، ص221.

9 - p.courbin. methodoiogie des fouilles des villages disparus en france. Annals economie societe civilization paris 1965.pp. 219

10 – الونشريسي: المعيار المغرب، ج1، ص142. 149. 274. 275.

11 – المصدر نفسه، ج7، ص146. 148.

12 – اليعقوبي: كتاب البلدان، ص100.

13 – التيجاني: رحلة التيجاني، ص217. 219.

14 – المصدر نفسه، ص212.

15 – البكري: كتاب المسالك والممالك، تحقيق أذريان فان وأندري ليوفن، الدار العربية للكتاب، تونس ليبيا، 1992م، ج2، ص649.

16 - المصدر نفسه، ص656.

17 – ليفنسكي: دراسات شمال أفريقيا، أعدها وقدمها للنشر موحمد أمادي، منشورات مؤسسة ناوالت الثقافية، كاليفورنيا، 2004م، ج2، ص126. 127.

18 – ابن حوقل: صورة الارض، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1979م، ص84.

19 – مولف مجهول، كتاب الاستبصار، نشر وتعليق سعد زغلول عبد الحميد، دار النشر المغربية، بغداد، 1986م، ص153.

20 – التيجاني: رحلة التيجاني، ص142.143. 173. 179.

21 – القلقشندى: صبح الأعشى في صناعة الإنشاد، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة، مصر، د ت، ج5، ص105.

22 – اليعقوبي: كتاب البلدان، ص102.

23 –المصدر نفسه والصفحة نفسها.

24 – ح. ح. عبد الوهاب: ورقات عن تاريخ الحضارة بإفريقية التونسية، مكتبة المنار، تونس، 1965م، ج1، ص323.

25 – ابن خرداذبة: كتاب المسالك والممالك، ليدن، 1881م، ص85. 87.

26 – التيجاني، رحلة التيجاني، ص311.

27 – المصدر نفسه: ص307.

28 – ابن الصغير: تاريخ الأئمة الرستمين، تحقيق محمد ناصر وإبراهيم بحاز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م، ص102.

29 – التيجاني: رحلة التيجاني، ص318.

30 – المصدر نفسه: ص211.

31 – المصدر نفسه: ص312.

32 – الونشريسي: المعيار المغرب، ج7، ص103.

33 – التيجاني: رحلة التيجاني، ص209. 210.

34 – البرزلي: جامع مسائل الإحكام، ج11، ص163.

35 – الوزان: وصف أفريقيا، تحقيق محمد الحجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج2، 1983م، ص110.

36 – المصدر نفسه والصفحة نفسها.

37 – البرزلي: جامع مسائل الإحكام، ج11 ص265.

38 –المالكي: كتاب رياض النفوس، ج1، ص423.

39 – جوتشايلند، دراسات ليبية، ترجمة عبد الحفيظ الميار، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ليبيا، 1999م، ص317. 318.

40 – البرزلي: جامع مسائل الإحكام، ج1، ص264.

41 – المصدر نفسه: ص272.

42 – البكري: كتاب المسالك والممالك، ج2، ص656.

43 – الونشريسي: المعيار المعرب، ج1، ص139. 228.

44 – الطاهر الزاوي: مختار القاموس، الدار العربية للكتاب، ليبيا تونس، 1979م، ص236.

45 – الزبيدي: تاج العروس، تحقيق عبد الحليم الطحاوي، مطبعة حكومة الكويت، 1968م،ج16، ص228.

46 – ابن مرزوق: المسند، مخ، و22.

47 – التيجاني: رحلة التيجاني، ص220.

48 – ابن حوقل: صورة الارض، ص72.

49 – البكري: كتاب المسالك والممالك، ج2، ص653.

50 – المصدر نفسه: ص642.

51 – لمياء شرف الدين: بعض ملامح أزمة إفريقية الاقتصادية ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ليبيا، 1999م، ص180.

52 – بشير رمضان التليسي: الاتجاهات الثقافية في بلاد المغرب، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2003م، ص414.

53 – الإدريسي: كتاب نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، عالم الكتب، 1989م، ج1، ص315.

54 – المصدر نفسه: ص314. 315.

55 – المصدر نفسه، ص307. 308.

56 – المصدر نفسه: ص307.

57 - a. lezine. Architecture de l Ifrpiya. Paris 1966. P176.

58 – ابن حزم: كتاب جمهرة أنساب العرب، راجع النسخة وضبط أعلامها عبد المنعم خليل أبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، 2009م، ص496.

59 – ابن خلدون: تاريخ أبن خلدون ، دار الكتب العلمية، بيروت، مج6، 1992م، ص134. 135.

60 – اليعقوبي: كتاب البلدان، ص102.

61 – المصدر نفسه: ص101.

62 – المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

63 – المصدر نفسه: ص100.

64 – التيجاني : رحلة التيجاني، ص118.

65 – ابن منظور: لسان العرب، مادة قصر.

66 – نقيشة المنستير: مما أمر به هرثمة بن أعين سنة ثمانين ومائة.

67 – أبو العباس أحمد بن بكر: القسمة وأصول الأرضيين، ص165. 185.

68 – التيجاني: رحلة التيجاني، ص188. 189.

69 – ابن قتيبة: الإمامة والسياسة، ص11.

المصادر والمراجع

اولاً المصادر

1 – ابن الابار: الحلة السيراء، القاهرة، 1985م. ج1

2 – ابن الصغير: تاريخ الائمة الرستميين، تحقيق محمد ناصر وابراهيم بحاز، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1986م.

3 – ابن حزم: كتاب جمهرة انساب العرب، راجع النسخة وضبط اعلامها عبدالمنعم خليل ابراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، 2009م.

4 – ابن حوقل: صورة الارض، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1979م.

5 – ابن خرداذبة: المسالك والممالك، مطبعة ليدن، 1981م.

6 – ابن خلدون: تاريخ ابن خلدون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م، مج6.

7 – ابن قتيبة: الامامة والسياسة، مطبعة بولاق القاهرة د ت.

8 – ابن مرزوق: المسند، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط، رقم 3328.

9 – ابن منظور: لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 2000م.

10 – ابوالعباس الفرسطائي: كتاب القسمة واصول الارضين، تحقيق وتعليق وتقديم الشيخ بكير بن محمد ومحمد صالح، نشر جمعية التراث بالغرارة، الجزائر، 1997م ظ2.

11 – الادريسي، كتاب نزهة المشتاق في اختراق الافاق، عالم الكتب، بيروت، 1989م ج1.

12 – البرزلي جامع مسائل الاحكام، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2002م ج1.

13 – البكري: كتاب المسالك والممالك، تحقيق اذريان اندري ليوفن، الدار العربية للكتاب، تونس ليبيا، 1992م ج2.

14 – التيجاني رحلة التيجاني، دار الفرجاني، طرابلس، د ت .

15 – الزبيدي، تاج العروص، تحقيق عبدالحليم الطحاوي، مطبعة حكومة الكويت، 1998م ج16.

16 – القلقشندي: صبح الاعشى في صناعة الانشا، المؤسسة المصرية للتأليف، مصر د ت.

17 – المالكي: كتاب رياض النفوس، تحقيق بشير البكوش، دار الغرب الاسلامي، بيروت 1994م ط2 ج 1.

18 – مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار، تحقيق سعد زغلول عبدالحميد، دار النشر المغربية، بغداد، 1986م.

19 الوزان: وصف افريقيا، تحقيق محمد الحجي ومحمد الاخضر، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1983م ج2.

20 – الونشريسي: كتاب المعيار المغرب ، بيروت، 1981، ج1.

21 – اليعقوبي: كتاب البلدان، دار احياء التراث العربي، بيروت، 1988م.

ثانياً المراجع

1 – بشير التليسي: الاتجاهات الثقافية في بلاد المغرب الاسلامي، دار المدار الاسلامي، بيروت، 2003م.

2 – حسن حسني عبدالوهاب، ورقات عن الحضارة الاسلامية بأفريقية، مكتبة المنار، تونس، 1965م. ج1.

3 – جوتشايلند: دراسات ليبية، ترجمة عبدالحفيظ الميار، مركز جهاد الليبين، طرابلس، 1999م

4 – الظاهر الزاوي: مختار القاموس، الدار العربية للكتاب، تونس ليبيا، 1979م

5 – لمياء شرف الدين: بعض ملامح أومة افريقية الاقتصادية، مركز جهاد الليبيين، طرابلس، 1999م

6 – ليفنسكي: دراسات شمال افريقيا، اعدها وقدمها للشر موحمدي امادي، منشورات مؤسسة ناولت الثقافية، 2004م